



٢١٦٥
ر ٠ ع

رسالة في معنى قوله تعالى "فانكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع" تأليف
الغزالي ، محي الدين بن غرس الدين كتيب في
القرن الثالث عشر الهجري تقديره .

٣ ق ٢٥ س ٥ ر ٢٠ × ١٤ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن

١ - الاحوال الشخصية ، الفقه الاسلامي وأصوله
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

٢٠٥٤



ل

الحاجب

DE

مكتبة جامعة الرياض

الحمد لله الذي جعل في القيد على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي فذلك
 القيد هو مناط الافادة ومتعلق الاثبات والنفي و مرجع الصديق
 والكذب ولا يرد على هذا قوله صلى الله عليه وسلم ادعوا عن كل حرف عيدا
 الحديث وتظاير القيد بكون الشيء غير واجب لا يقال التخصيص
 على الشيء باسم العلم لا يدل على اختصاص عند السادة الخفية سواء كان
 مقرونا بالعدد او لم يكن فعلى هذا قوله تعالى متنى وثلاث ورباع من
 المقرون بالعدد كما هو المراد من قوله صلى الله عليه وسلم خمس من الغنق
 يقتلن في الجبل والحرم الغراب والحيدة والعقرب والفاروق والكلب
 العقور من حيث انه لا يدل على نفي الحكم عما عداه لانا نقول ليس ذلك
 شيء مما نحن فيه اذا نحن فيه من قبيل زيادة معنى اللفظ وضوحا بدليل
 كونه مسوقا للمراد والاصل في هذا ان اللفظ اذا ظهر منه المراد
 يسمى ظاهرا بالنسبة اليه كذا صرح به الاصوليون وظاهر هذا انه
 مشعر بان المعنى في الظاهر ظهور المراد منه سواء كان مسوقا له او لا
 ثم ان زاد الوضوح بان سبق الكلام له سمي ناعما وظاهر هذا انه مشعر
 بان المعنى في النص كونه مسوقا للمراد سواء احتمل التخصيص والتاويل
 او لا الا ان المشهور بين المتأخرين انه يشترط في الظاهر عدم كونه
 مسوقا للمعنى الذي يجعل ظاهرا فيه وفي النص كونه محتملا للتخصيص
 والتاويل ولا فلا يكون شيء من الخاص نصا لعدم احتمال التخصيص ومثل
 الاول بقوله تعالى واحل الله البيع وحرمة الربا وفيه الظاهر والنص والشارة
 الى ان الكلام الواحد بعينه يجوز ان يكون ظاهرا في معنى نصا في نفي
 اخرا فانه ظاهر في حل البيع وحرمة الربا الا انه مسوق للتفريق بينهما
 رد على الكفر القائلين بتماثلها ومثل الثاني بقوله تعالى فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء متنى وثلاث ورباع وفيه الظاهر باعتبار لفظ
 والنص باعتبار لفظ فان لفظا فانكحوا ظاهرا في حل النكاح اذا لم
 للوجوب هنا الا انه مسوق لاثبات العدد بدليل ان حل النكاح قد علم

الحمد لله الرحمن الرحيم وبه نعتي وهو
 حمد اللقادر الموبد بالنصر من ادناه من موايد كرمه واولاده من قريه
 من حضرته اولى عوايد نعمه وبسطه على بساط العلم شواهد العلم
 وفر ايد حكمه فاصبح مرفوعا بعد الخفض بنصب رايات السعود
 ومشاهد غفله جازما بصحة وقوع الامر نصا فيما هو به واجب
 الاتباع حايضا ولا يتنامى در الغرر في سلك ما انعقد عليه الاجماع
 مفسطا في رعاية الحقوق فهو عن اجواب بغيا في ذوات انتاع عاملا
 بقوله بخوله تعالى وان خفتن ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب
 لكم من النساء متنى وثلاث ورباع وصلاة وسلاما على المبعوث
 رحمة للعالمين المتعوت بخصوصيات النبوة وسواطع البراهين
 سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى اله وصحبه اجمعين وسلم تسليما كثيرا
 الى يوم الدين اما بعد فلما شرفني من نوهت باسمه
 في هذا الرقيم بان سألني في اثنا المصاحبة مع جنابه الكريم
 شوالا كسني به العوايد العلمية والبني به حلل الكمالات المرضيه
 بان قال ما تقول في قول الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء متنى
 وثلاث ورباع وهذا عدد ومفهوم العدد ليس بحجة فهو مانع للزيادة
 انتهى فاستخرت الله تعالى والفت هذه الرسالة مستعينا به في كل
 حاله فا قولا قوله الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء متنى
 وثلاث ورباع مسوق لاثبات العدد للحلل لا لبيان نفس الحل اذ الحل
 قد عرف من دلائل آخر قبل نزوله او مسوق لبيان الحل المقيد بالعدد
 لا مطلقا كيف وهو حال مما طاب فيكون قيد في العامل وهو الاطلاق
 المفهوم من قوله تعالى فانكحوا وعلى هذا فالمسوق وقع نصا في العدد
 وبه صرح الاصوليون حيث قالوا ان الامر اذا ورد بشيئ فبقيد
 ولم يكن ذلك الشيء واجبا فهو لاثبات القيد فيه وهو قوله عليه الصلاة
 والسلام يبعوا سوا بسوا وهذا موافقا لما قرره ائمة العربية من ان



من غير آية وحديث كما صرح به واشترنا اليه سابقا ومن ذلك قوله تعالى واحل لكم ما ورأى ذلك فكون لفظ انكحوا انصافا فيه باعتبار قوله تعالى مثني وثلاث ورباع والمراد المتعدد عليه الاجماع من مثني وثلاث ورباع انه اطلق للنكاح في الجمع ان يجمع بين اثنين وثلاثا او اربع ولا يراد معنى التكرير للتكاثر في مثني وثلاث ورباع لان الخطاب للجميع فوجب التكرير ليجيب كل ما لم يرد بجمع ما اراد من العدد الذي اطلق كما تقول للجماعة اقسوا هذا المال وهو الف درهم درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة واربعه اربعة اذ لو افردت قلت درهما درهما وثلاثة وثلاثة واربعه اربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهما حال من المال الذي هو الف درهم بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى التفصيل في حكم وكذا الطيبات في حكم النكاح وجا العطف بالواو دون الواو ان معنى الواو دل على اطلاق ان ياخذ الناكحون ما ارادوا نكاحا من النساء على طريق الجمع ان ارادوا مختلفين في تلك الاعداد وان شأوا متفقين فيها محظورا عليهم ما ورأى ذلك بخلاف او فانها لوجبي بها لا دلي معناها الى تجويز الجمع بين انواع القسم التي دلت عليها الواو لما ان واحدا شيئين او الاشياء واما الاباحه وجواز الجمع في مثل جالس الحسن وابن سبرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالسها خير وزيادة في الفضيلة ونظم العلم فيكون اولى بالجواز واما حل الواحدة فقد كان ثابتا محل النكاح المذكور لانه اقلها يتصور بالواحدة فحاصل الحال ان حل الواحدة كان معلوما وهذه الآية لبيان حل الزايد عليها لما ان الاصل في الابضاع الحرمة الى حد معين مع بيان التحريم بين الجمع والتفريق في ذلك او يقال عرف حل الواحدة بقوله تعالى فان خفتم ان لا تعدوا فواحدة فانه العدد على الوجه الذي ذكرناه محلا لا عند سببه خوف الجور فافاد ان عند خوفه يقصر الحل على واحدة لا يقال قولك لانا نؤمل

ليس ذلك في شيء مما نحن فيه لان ما نحن فيه من قبيل زيادة معنى اللفظ وضوحا بدليل كونه مسوقا للمراد وما ترتب عليه غير صالح ان يكون جوابا لقول لا يقال اعني التخصيص على الشيء باسمه العلم لا يدل على نفي الحكم عما عداه ومثني وثلاث ورباع وحديث الحسن المتقدم فهو لا يمنع الزيادة ومفهوم العدد ليس بحجة فقول مولانا لا يمنع الزيادة محمول على ان العدد من حيث هو عدد لا يمنع الزيادة كما في قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد هن جد وهن لبن جد الطلاق والنكاح والرجعة حيث الحق بها اليمين والنذر لانه انما لم يمكن ذلك كذلك لوقوع العدد بحال مقيد للاحلال ولما قرناه اولاً من اقوال الاصوليين واعتقاد الائمة المضيين ولفظ الهداية والحران يتزوج اربعاً من الحرير والاما وليس ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع نص على العدد والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه شاهد لنا وغير قاض في الحاق اليمين والنذر كما هو ظاهر وقول السائل مفهوم العدد ليس بحجة لم يعمل في الآية الكريمة بمفهوم العدد كما هو ظاهر وبيان مفهوم العدد ان التخصيص على الشيء باسمه العلم يسمى مفهوم العدد اذ قرن بعدد ومفهوم الثقب اذ قرن بلفظ ودليل الخطاب اذا قرن بدلالة الخطاب وقد يعبر عنه بتخصيص الشيء بالذكر والحاصل انه قد يمنع مع مفهوم العدد الزيادة والنقص كعدد ركعات الصلاة وقد لا ولا نحو قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وقد يمنع الزيادة فقط كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا يمنع النقصان لثبوتها في حق العبد وقد يمنع النقص فقط كقل الجبض وهكذا مع كل موضع بحسب قرابته واما ما ذهب اليه الرافضة خذلهم الله تعالى من ان الآية تدل على جواز التسع مستدلين بالواو والكامنة مطلق الجمع فزعم فاسد واعتقاد كاسد كما بيناه ان يقال لا ينبغي ان يذكر ذلك لعمامة الناس كيف وذلك يؤدي الى تسويتهم بافضل المخلوقات فيما هو له



من اخصوصيات هذا ولقد فرق صلى الله عليه وسلم بين غيلان بن
سلمة الثقفي وبين بغيه ان واجد حين اسلم وله عشرة نسوة فاسلمن
معه فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخير منهن اربعا ويترك بقيةهن
ومثله ما وقع لغيره من الديلمى وقيس بن حارثة ولم يتقل عن احد في
حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولا بعد وفاته الى يومنا هذا انه جمع
بين اكثر من اربعة نسوة نكاحا وقد انعقد على ذلك اجماع المسلمين
وحكى عن طايفة من الرافضة انهم ذهبوا الى جواز ثمان عشرة
على معنى ان مثني وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر على ما عرفت
في العربية وحكى عن بعض المارقين اباحة عدد شابلا حصر
وكان دليله فانكحوا ما طاب لكم من النساء اما مثني وثلاث ورباع
فهو عنده تعداد عرقي لا قيد كما يقال خذ من البحر قرية وقريتين
وثلاثة واربعة الى غير ذلك نعوذ بالله من افعال المضلين وآراء
الضالين وهذا اخر ما وقفت عليه بالبصر والبصيرة
ورقمة بقلم العز وبيد التقصير ابدت تحريره ضارعا الى الله تعالى
ان يوقع موقع القول لديه وان يجعلني من المخلصين في القول
والعمل اليه سايلا ممن وقف على شي زلت به القدم او طغى به القلم
ان يصلح ويوضح اذ لا يخفى ان ايسر مومي البعد عن الاهل
والوطن الاصيل وضيق المعيشة وعدم الوجدة وفقد الخليل
والله اسأل ويحمد صلى الله عليه وسلم اتوسل ان يجعلني وجميع
المسلمين من سعد الدارين المقربين اليه زلفى انه يعلم السر واخفى
قال ذلك افقر عباد الله الى رحمة ومزيد نعمة محيي الدين
ابن غرس الدين الثوري الحنفي العمري نجلا حامدا وحلا ومصليا و

المكتبة المدسية

لها حيا محمد بن محمد المبرني واولاده



مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>